



من التظاهرات التي حدثت في القرى الدرزية في حزيران/يونيو الماضي ضد وضع توريينات
هوائية في الجولان بالقرب من القرى الدرزية (نقلًا عن "هآرتس")

في هذا العدد

أخبار وتصريحات

- 2 تننياهو: كل من يحاول استهدافنا سيدفع الثمن كاملاً
- الحكومة الإسرائيلية تصادق على إقامة لجنة تحقيق لتقصي وقائع استخدام الشرطة
برنامج التجسس "بيغاسوس" لاختراق الهواتف الذكية
- 3 الحكومة الليبية توقف عمل وزيرة الخارجية وتحيلها إلى التحقيق على خلفية تقارير
إعلامية ذكرت أنها عقدت اجتماعاً مع وزير الخارجية الإسرائيلي في روما
- 4 الشرطة الإسرائيلية تقوم بطرد أم مطلقه لـ12 ولداً في النقب إلى قطاع غزة بحجة
أنها لا تحمل تصريحاً يسمح لها بالتواجد في إسرائيل
- 5 للأسبوع الـ34 على التوالي، عشرات آلاف الإسرائيليين يشاركون في تظاهرات
الاحتجاج على خطط الحكومة الإسرائيلية الرامية إلى إضعاف النظام القضائي
- 6

مقالات وتحليلات

- 9 دورون متسا: ثمن السلام الاقتصادي
- 11 نوعا شوسترمان دفير: لا يجب ترك السلطة الفلسطينية لـ"حماس"
- عاموس هرئيل: الشبابك حذر المستوى السياسي من احتدام الوضع وسط الطائفة
الدرزية
- 14

متوفرة على موقع المؤسسة:

<https://digitalprojects.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarar-view>

[نتنياهو: كل من يحاول استهدافنا سيدفع الثمن كاملاً]

”معاريف“، 2023/8/28

هدّد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو باغتيال نائب رئيس المكتب السياسي لحركة ”حماس“ صالح العاروري، وأكد أن هذا الأخير يعلم جيداً لماذا يختبئ هو ورفاقه.

وجاء تهديد نتنياهو هذا في سياق تصريحات أدلى بها إلى وسائل إعلام في مستهل الاجتماع الذي عقدته الحكومة الإسرائيلية أمس (الأحد)، وقال فيها أيضاً: ”يُدركون جيداً في ’حماس‘ وباقي أذرع إيران أننا سنحارب بكل الوسائل محاولاتهم لإنتاج إرهاب ضدنا في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] وغزة، وفي أي مكان آخر. إن من يحاول استهدافنا وتمويل وتنظيم وإرسال إرهاب ضد إسرائيل سيدفع الثمن كاملاً.“

وأضاف نتنياهو أن إسرائيل تقف أمام موجة ”إرهاب“ من الداخل والخارج، وأن هذه الفترة ليست بسيطة، وتضع تحديات جمة، ويتعين توحيد القوى ضد ”الإرهاب“، وضد الجريمة في المجتمع العربي، وضد التهديدات الداخلية والخارجية، والتي تنظمها إيران بواسطة أذرعها.

وقال نتنياهو إنه يجري درس استخدام الاعتقالات الإدارية ضد مشتبه فيهم بارتكاب جرائم في المجتمع العربي. وأشار إلى أن المنظمات الإجرامية في المجتمع العربي تُعتبر كارثة للدولة، ولا بد من القضاء عليها.

وتعقيباً على تصريحات نتنياهو هذه، قالت حركة ”حماس“ في بيان صادر عنها إن التهديدات باغتيال قادة المقاومة لن ترهب الشعب الفلسطيني، وأكدت أن أي حماقة ستواجهه بقوة وحزم.

وكانت مصادر فلسطينية أكدت الأسبوع الماضي أن الفصائل الفلسطينية رفعت حالة التأهب الأمني في قطاع غزة والخارج، تحسباً لهجوم إسرائيلي محتمل، وذلك في إثر الاجتماع الذي عقده المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية- الأمنية [الكابينيت] يوم الثلاثاء الماضي، وتم خلاله تكليف نتنياهو ووزير الدفاع يوآف غالانت الرد على العمليات الفلسطينية في المناطق [المحتلة].

وأضافت المصادر نفسها أن قيادات الفصائل تأخذ التهديدات الإسرائيلية على محمل الجد، مع تصاعد العمليات في الضفة الغربية، والتي تحمل إسرائيل مسؤوليتها لمسؤولين في حركتي "حماس" والجهاد الإسلامي في غزة ولبنان.

[الحكومة الإسرائيلية تصادق على إقامة لجنة تحقيق لتقصي وقائع استخدام الشرطة برنامج التجسس "بيغاسوس" لاختراق الهواتف الذكية]

"يديعوت أحرونوت"، 2023/8/28

صادقت الحكومة الإسرائيلية بالإجماع أمس (الأحد) على إقامة لجنة تحقيق لتقصي وقائع استخدام الشرطة برنامج التجسس "بيغاسوس" الذي طورته شركة السايبر الهجومي NSO لاختراق الهواتف الذكية.

وأبدت المستشارة القانونية للحكومة غالي بهراف ميارا معارضتها لإقامة هذه اللجنة، تحسباً لاحتمال تأثيرها في محاكمة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بشبهات جنائية. وشددت على أنه لا توجد أي صلاحية لدى اللجنة للتحقيق في محاكمات جارية، وعلى أن القيام بذلك يستهدف استقلالية جهاز إنفاذ القانون.

وغادر نتنياهو اجتماع الحكومة لدى مناقشة إقامة اللجنة بسبب علاقة الموضوع بمحاكمته، وتولى وزير العدل ياريف ليفين، الذي بادر إلى طرح موضوع اللجنة، إدارة الاجتماع.

وشهد اجتماع الحكومة نقاشاً حاداً بين نائب المستشارة القانونية وعدد من الوزراء. فقد أكد نائب المستشارة أن تدخل اللجنة في ملفات مفتوحة، مثل ملفات نتنياهو، سينطوي على تناقض مصالح.

وبحسب اقتراح ليفين بشأن إقامة اللجنة، سيتعين عليها تقصي كل الوقائع المتعلقة بأداء الشرطة والنيابة العامة ومكتب المستشارية القانونية للحكومة وقسم التحقيقات مع أفراد الشرطة في قضية استخدام برنامج "بيغاسوس" حتى نهاية العام الماضي، والبحث في سير عمليات تعقب وجمع معلومات بواسطة أدوات سيبرانية عن مواطنين ومن يتولون مناصب رسمية.

[الحكومة الليبية توقف عمل وزيرة الخارجية وتحيلها
إلى التحقيق على خلفية تقارير إعلامية ذكرت أنها عقدت
اجتماعاً مع وزير الخارجية الإسرائيلي في روما]

موقع Ynet، 2023/8/28

أصدرت الحكومة الليبية مساء أمس (الأحد) قراراً يقضي بوقف عمل وزيرة الخارجية نجلاء المنقوش وإحالتها على التحقيق، على خلفية تقارير نُشرت في وسائل إعلام أجنبية، وذكرت أنها عقدت اجتماعاً مع وزير الخارجية الإسرائيلي إيلي كوهين في العاصمة الإيطالية روما الأسبوع الماضي.

وجاء في بيان صادر عن الحكومة الليبية أن رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة قرّر إيقاف المنقوش عن عملها وإحالتها على التحقيق. كما اتخذ قرار إقامة لجنة تحقيق ستتولى التحقيق إدارياً مع وزيرة الخارجية.

من جانبها، أكدت وزارة الخارجية والتعاون الدولي الليبية في بيان صادر عنها التزامها الكامل بالثوابت الوطنية تجاه قضايا الأمتين العربية والإسلامية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وتمسكها بالقدس عاصمة أبدية لفلسطين.

وأوضح البيان أن ما حدث في روما هو لقاء عارض غير رسمي وغير مُعد مسبقاً، جرى في أثناء لقاء مع وزير الخارجية الإيطالي، ولم يتضمن أي مباحثات أو اتفاقات أو مشاورات، بل أكدت فيه الوزيرة ثوابت ليبيا تجاه القضية الفلسطينية بشكل جلي وغير قابل للتأويل واللبس.

وكان بيان صادر عن وزارة الخارجية الإسرائيلية مساء أمس ذكر أن وزير الخارجية الإسرائيلي إيلي كوهين التقى وزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش في العاصمة الإيطالية روما الأسبوع الماضي.

وَدَعَى البيان أن اللقاء تناول العلاقات التاريخية بين البلدين وتراث اليهود الليبيين، كما ناقش إمكانية التعاون بين البلدين والمساعدات الإسرائيلية في قضايا إنسانية، وفي الزراعة والمياه وغيرهما.

وقال وزير الخارجية الإسرائيلي إن هذا اللقاء تاريخي، وهو خطوة أولى نحو التواصل بين إسرائيل وليبيا. وأشار إلى أنه تحدث مع المنقوش عن الإمكانيات الكبيرة التي يمكن أن توفرها العلاقات للبلدين، فضلاً عن أهمية الحفاظ على تراث اليهود الليبيين، والذي يشمل ترميم الكنس والمقابر اليهودية.

وأضاف كوهين أن إسرائيل تسعى لتوسيع دائرة السلام والتطبيع في مقابل قائمة من الدول في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا.

[الشرطة الإسرائيلية تقوم بطرد أم مطلقه لـ12 ولداً في النقب إلى قطاع غزة بحجة أنها لا تحمل تصريحاً يسمح لها بالتواجد في إسرائيل]

”هآرتس“، 2023/8/28

علمت صحيفة ”هآرتس“ بأن الشرطة الإسرائيلية قامت قبل 3 أسابيع بطرد غازية قرعان (51 عاماً) إلى قطاع غزة، بحجة أنها لا تحمل تصريحاً يسمح لها بالتواجد في إسرائيل.

وقرعان مولودة في قطاع غزة، لكنها تقيم بإسرائيل منذ 30 عاماً، وهي أم لـ12 ولداً يحملون المواطنة الإسرائيلية ويسكنون في قرية خشم زنة غير المعترف بها في النقب [جنوب إسرائيل].

وجرت عملية طردها بعد أن أوقفها شرطي إسرائيلي في أثناء توجهها إلى العمل قبل 3 أسابيع، حيث نُقلت إلى مركز للشرطة ومنه إلى معبر إيرز [بيت حانون]. ولا

يوجد حالياً من يرعى أولاد قرعان، وهي امرأة مطلقة، وبينهم 4 قاصرين، أصغرهم طفلة في السابعة من عمرها.

ومنذ أن جاءت قرعان إلى إسرائيل وتزوجت من شخص يحمل المواطنة الإسرائيلية، كانت تجدد تصريح الدخول إلى إسرائيل كل 6 أشهر. وعلمت "هآرتس" من قرعان بأنها لم تجدد التصريح لأنها لا تملك المال لدفع رسوم تجديده. وأضافت أنها لا تجيد القراءة والكتابة، وأن زوجها أحرق وثائقها عندما طلقها وترك العائلة. وأشارت إلى أن الشرطة حققت معها وأخذت هاتفها النقال منها، ولم تسمح لها بالتحدث مع أولادها، أو باستشارة محام. وتتواجد قرعان حالياً لدى أخيها في دير البلح.

[للسبوع الـ34 على التوالي، عشرات آلاف الإسرائيليين

يشاركون في تظاهرات الاحتجاج على خطط

الحكومة الإسرائيلية الرامية إلى إضعاف النظام القضائي]

"يديعوت أحرونوت"، 27/8/2023

شارك عشرات آلاف الإسرائيليين مساء أمس (السبت)، وللسبوع الـ34 على التوالي، في التظاهرات التي أقيمت في تل أبيب وفي جميع أنحاء إسرائيل، احتجاجاً على خطط الحكومة الإسرائيلية الرامية إلى إصلاح النظام القضائي، والتي يعتبرون أنها تهدف إلى إضعاف هذا النظام وإخضاعه للسلطتين التنفيذية والتشريعية.

ومع تجميد حزمة التشريعات لإضعاف النظام القضائي بسبب العطلة الصيفية للكنيست، سلط المتظاهرون الضوء بشكل متزايد على قضايا أخرى خلال الاحتجاجات الأخيرة، بما في ذلك حوادث التمييز الأخيرة ضد المرأة، والتي تفاقمت تحت وطأة تأثير الأحزاب المتدينة في الائتلاف الحكومي الحالي.

وركز المتظاهرون هذا الأسبوع أيضاً على ارتفاع جرائم العنف في البلدات العربية، في الوقت الذي تواجه الحكومة انتقادات متزايدة بشأن ردها على جرائم القتل التي حطمت أرقاماً قياسية.

وشارك نحو 100.000 ألف شخص في التظاهرة الرئيسية التي أقيمت في شارع كابلان في تل أبيب. وتكلم فيها متحدث عربي رئيسي هو رئيس بلدية الطيرة [المثلث الجنوبي] مأمون عبد الحي. وجاء خطاب عبد الحي بعد أيام على مقتل المدير العام لبلدية الطيرة عبد الرحمن قشوع بالرصاص في وسط المدينة. وأعقب مقتل قشوع في اليوم التالي جريمة قتل رباعية في بلدة أبو سنان في شمال إسرائيل، في أحد أكثر أعمال العنف الجنائي دمويةً هذا العام.

وقال عبد الحي في خطابه: "إنّ الدماء تتدفق في شوارعنا، وما الذي تفعله حكومة إسرائيل الحالية؟ تقوم بتفكيك الشرطة، وتوقف الميزانيات التي من المفترض أن تذهب إلى التربية والتعليم،" في إشارة إلى أموال السلطات المحلية العربية التي جمدها وزير المال بتسلئيل سموتريتش [رئيس الصهيونية الدينية].

وأضاف عبد الحي: "أنا أشغل منصب رئيس البلدية منذ 15 عاماً، والمجتمع العربي يعاني جرّاء التمييز والإهمال منذ فترة طويلة، ومع ذلك، فهذه أسوأ حكومة على الإطلاق. صدر قرار بتركنا نتعامل مع الدماء. إن من يعين وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير للحفاظ على سلامتنا، لا يريد الحفاظ على سلامتنا. فهل سيقوم الوزير الذي لا يريدنا في البلد بحمايتنا؟ هل سيقوم وزير يكره العرب بحماية الأطفال العرب؟"

وتحدّث في التظاهرة التي أقيمت عند مفترق كركور [شمال إسرائيل] رئيس حزب "يوجد مستقبل" وزعيم المعارضة عضو الكنيست يائير لبيد، فوصف بن غفير بأنه عنصري بغض وفاشل تماماً، في إشارة إلى تصريحات هذا الأخير الأسبوع الماضي، التي قال فيها إن حق اليهود في السفر والعيش بأمان في الضفة الغربية أكثر أهمية من حق العرب في التنقل بحرية.

وقال لبيد: "لقد شاهدتم بن غفير على شاشة التلفزيون هذا الأسبوع. إنه عنصري بغض وفاشل تماماً... حركة المقاطعة (BDS) لم تحصل على هدية كهذه من

قبل. هذا الرجل هو هدية لكل المعادين للسامية وكارهي إسرائيل. إنه يتسبب بضرر للعلاقات العامة، وضرر قانوني وأخلاقي، ورئيس الحكومة لا يدين ذلك لأنه يعتمد عليه."

وفي وقت سابق أمس، شنَّ كلُّ من رئيس حزب "إسرائيل بيتنا" عضو الكنيست أفغدور ليبرمان، ووزير الدفاع السابق موشيه يعلون، هجوماً حاداً على الحكومة بسبب تعاملها مع تصاعد موجة العنف في المجتمع العربي والتصعيد في الهجمات الفلسطينية.

وقال ليبرمان في سياق لقاء ثقافي أقيم في بئر السبع، إن هناك فقداناً للسيطرة على المناطق [المحتلة]، حيث يحدث كل يوم شيء ما.

وأضاف ليبرمان أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو فشل في الحفاظ على الأمن، وفشل في الحوكمة، وفشل في كبح العنف في المجتمع العربي.

وقال يعلون الذي تحدّث في اللقاء نفسه في بئر السبع: "ما دامت هذه الحكومة قائمة، فإن الإرهاب سيزداد."

وأضاف يعلون أن أيديولوجية الوزيرين اليمينيين المتطرفين بتسلئيل سموتريتش وبن غفير ستكون سيئة للعرب. وقال: "إنهما يريدان طرد العرب وترسيخ التفوق اليهودي... إنهما شخصان موهومان يقوداننا إلى ديكتاتورية مسيانية فاشية وفاسدة."

دورون متسا، محاضر في كلية إحفا، ومسؤول سابق في الشاباك
"يسرائيل هَيوم"، 2023/8/24

ثمن السلام الاقتصادي

- إن الحديث العام في إسرائيل مشغول بظاهرة الجريمة في الشارع العربي، و"الإرهاب" الفلسطيني، من دون فهم القاسم المشترك الموجود بينهما، والذي يسمى "السلام الاقتصادي".
- خلال العقد ونصف العقد الأخيرين، اعتمدت إسرائيل على وجهة نظر تقول إنه يجب استخدام الاقتصاد لتحقيق أهداف أمنية واجتماعية، واعتبار الرفاه الاقتصادي ونوعية الحياة والمستوى المرتفع للعيش أدوات يمكنها قمع الاضطرابات السياسية والحد من التطرف القومي والديني.
- ومنذ سنة 2014، صُرفت أموال كثيرة في القطاع العربي ضمن إطار الخطة الخمسية وتوجهات الدمج الاقتصادي للعرب في الدولة، بما في ذلك مهن الهاي - تك، وعبر تشجيع عمل النساء العربيات. وجرى انتهاج هذه المقاربة أيضاً إزاء العرب في الضفة الغربية، وحتى في قطاع غزة، من أجل إنشاء واقع حياة اقتصادية مريحة نسبياً على الأرض، تعوض عدم الرضا الناجم عن عدم تحقيق الرؤى الوطنية أو الدينية للفلسطينيين.
- فكرة "السلام الاقتصادي" بسيطة، وفحواها جعل الاقتصاد بديلاً من الأيديولوجيا، وهي تعتمد على الاعتراف بأن العالم كله استبدل الحديث عن الحريات السياسية المستقاة من قيم الثورة الفرنسية بالحديث عن الحريات الاقتصادية والقيم الاستهلاكية ومُتَع العيش، وهذا يعني أن نوعية الحياة ومستواها يتقدمان على أي شيء آخر، وهما سبب نجاح هذا النموذج في إسرائيل، وحقيقة أنهما وراء الهدوء الأمني النسبي الذي تتمتع به.

- لكن هذا النموذج حمل معه بذور الكارثة، لأن "السلام الاقتصادي" تبنى جزءاً من الافتراضات الأساسية للرأسمالية المتعلقة بمنح "القوى الاقتصادية" حرية العمل، وإزالة الحواجز التي يمكن أن تضر بفاعلية العملية الاقتصادية. وباسم هذا "المنطق"، قلّصت إسرائيل وجودها إلى الحد الأدنى، وانتهجت سياسة تقديم تسهيلات كبيرة للفلسطينيين، وأزالت الحواجز، وخفضت الاحتكاك بالسكان، ومنحت شريك الدرب أبو مازن حرية العمل المطلقة في المجال الأمني.
- وبرز توجّه كهذا في العلاقة بالمجتمع العربي، إذ تدفقت الأموال الحكومية من دون رقابة، وتقلّص تدخل الحكومة فيما يحدث هناك بصورة كبيرة. وكان الافتراض أن الاقتصاد سيحل كل شيء، لكن هذا لم يحدث حقاً؛ إذ رافقت أسلوب "السلام الاقتصادي" ظواهر غير جيدة، واتضح أنه أدى إلى تشكيل جماعات استطاعت الاستفادة منه، بينما لم تنجح أطراف أخرى في الاندماج والحصول على الثروة والرفاه. والمقصود بصورة خاصة الجماعات الفلسطينية المهمشة، سواء في الضفة الغربية، أو وسط العرب في إسرائيل، والتي اختارت تفكيك هذا الأسلوب والوقوف ضده.
- هذه كانت خلفية الأحداث التي اندلعت في المدن المختلطة خلال عملية "حارس الأسوار" (أيار/مايو 2012) و"الإرهاب" الفلسطيني في الضفة الغربية، وخصوصاً في ضواحي شمالي السامرة. واتضح أن ثمار السلام الاقتصادي جذبت عناصر هامشية أخرى، كعصابات الجريمة في جنوب البلد وشماله، التي لها مصلحة في السيطرة على المال الكثير الموظف في القطاع العربي.
- هذا الترابط بين الظواهر المرافقة لأسلوب "السلام الاقتصادي" وبين حقيقة أن إسرائيل التي وضعت هذا النظام سمحت له بالعمل من تلقاء نفسه، ولم تستخدم عمليات رقابة على تداعياته الأمنية والتدقيق فيها، هو الذي سمح له بهذا النمو المجنون وبلوغه الأحجام الحالية، والتي تجلّت خلال العامين الأخيرين في ظواهر الجريمة و"الإرهاب" على جانبي الخط الأخضر. وهكذا، تحول "السلام الاقتصادي"، الذي وُلد كأداة سياسية - اجتماعية لقمع التمرد والتطرف، إلى مسخ تفوّق على صانعه.

- إذا كانت إسرائيل لا تزال تريد الاستفادة من الميزات الاستراتيجية لهذا الأسلوب، فمن الأفضل لها استرجاع مكانها وسط المنصة. هذا لا يعني أنه يجب عليها القضاء على الموجة الاقتصادية، لأنه سيؤدي إلى انهيار النظام بأكمله، والمستفيدون من هذا النظام سينضمون إلى دائرة العنف. لكن المطلوب هو ما يسميه الاقتصاديون "إعادة ضبط"، المطلوب تدخل الدولة ووكلائها (الجيش والشرطة والشاباك) من جديد، من أجل إعادة السيطرة على الوضع.

نوعاً شوسترمان دفير - مسؤولية الدراسات

السلطانية فى مركز "Mind Israel"

موقع "N12"، 2023/8/25

لا يجب ترك السلطة الفلسطينية لـ "حماس"

- العمليات التي جرت مؤخراً في حوارة وجنوبي جبال الخليل، وأيضاً عمليات إطلاق النار قبل شهر، وقبل شهرين في "عيلي"، نفذها نشطاء من حركة "حماس"، وهي تشير إلى تعاظم قوتها في المنطقة. أجهزة الأمن بقيادة وزير الدفاع يوآف غالانت تعمل ضد "حماس"، وتحمل إيران المسؤولية، وفي الوقت نفسه، تعمل على تقوية السلطة الفلسطينية. موقف المؤسسة الأمنية لا ينبع من حب الفلسطينيين، إنما من فهم أن من يحرك الأمور الآن هي التنظيمات "الإرهابية"، وانهيار السلطة الفلسطينية معناه خلق فراغ سيسمح لهذه التنظيمات بأن تكبر وتنمو.
- بعد شهر، سيحل عيد رأس السنة اليهودية، وهو يوم يتميز بصعود اليهود إلى حرم المسجد الأقصى، الأمر الذي يمكن أن يزيد في التوتر، وضمنه استفزازات من غزة. وتحضيراً لهذه الفترة المتوترة، يجب تعزيز أجهزة الأمن التي تعمل بقوة لإحباط "الإرهاب"، وتشجيعها على الاستمرار في العمل بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية، وتقليل الأصوات الصادرة عن السياسيين في الخلفية.

• للتذكير، بدأت هجمة "إرهاب" فلسطينية قبل سنة ونصف، مصدرها مناطق السلطة، دفعت إلى عملية "كاسر الأمواج" - دخول أكثر لقوات الجيش إلى مناطق (أ) الموجودة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، بغرض تنفيذ اعتقالات مسلحين وضبط أسلحة. بعد وقت قصير على بدء العملية، بدأت ظاهرة جديدة سميت باسم التنظيم الأكثر شهرة - "عرين الأسود". تميزت هذه الظاهرة بأنها جمعت شباناً فلسطينيين لديهم انتماءات سياسية متنوعة، عملوا ضد أهداف إسرائيلية، بالأساس في شمال الضفة. ظاهرة "عرين الأسود" قدمت غطاءً جيداً للتنظيمات "الإرهابية" لأنه لم يتم التعامل مع عناصرها كمسؤولين، والجيش كان مشغولاً بإحباط قيادة ونشطاء هذه الكتائب الجديدة التي تصاعدت قوتها الميدانية. بالنسبة إلى قيادات "حماس"، لم يزعجها أن تتبنى كتيبة جنين أو كتيبة طولكرم مسؤولية العمليات، وعملياً، كان هذا غطاءً للنشطاء من كافة الفصائل، والذين عملوا بشكل مشترك ضد العدو - إسرائيل.

• إيران أدركت الإمكانيات الكامنة والضرر الذي يمكن أن تشكله هذه الكتائب، ووجدت طرقاً لنقل وتمويل شراء السلاح والذخيرة، حتى أنها وجهتها لتنفيذ عمليات. صالح العاروري، نائب رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" والمسؤول عن نشاط الحركة في الضفة، ويسكن اليوم في بيروت، على علاقة بقيادات حزب الله وإيران. هذه الكتائب حازت اهتمام الجيش والمجتمع الفلسطيني والساحة الدولية. أما السلطة الفلسطينية فامتنعت من إضعافها بسبب شعبيتها، وإسرائيل استمرت في العمل بكثافة، حتى أنها خاضت عملية "بيت وحديقة" في شهر تموز/يوليو؛ بعد العملية، وصل إلى مخيم جنين وفد من السلطة لتقديم العزاء والمشاركة في جنازات "القتلى"، وكان على رأسه قيادات من "فتح"، فتم طرد الوفد في مشهد مخجل. لقد كانت لحظة إنذار لأبو مازن، وفي الأسابيع الأخيرة، تقوم أجهزة الأمن التابعة للسلطة بالكثير من العمليات في المناطق التي تعاني جراء النقص في السيادة، وضمنها في مخيمي اللاجئين جنين وبلاطة. الأجهزة عادت للعمل في الوقت الذي كان يعمل الجيش بالموازاة، ويبدو أن التنسيق كان عالياً.

• تصاعدُ العملياتُ "الإرهابية" التي تقوم بها "حماس" هو تعبير عن معارضة الخطوات التي يدفع بها أبو مازن لتعزيزه الميدانية. وتأخير كبير، انتهجت إسرائيل من جديد سياسة تقضي بالعمل على تقوية السلطة على الرغم من محاولات الوزيرين سموتريتش وبن غفير الدفع بسياسات مختلفة. في بداية ولايتهما كان تأثيرهما أكبر، لكن يبدو الآن أن رئيس الحكومة نتنياهو ووزير الدفاع غالانت عادا إلى القيادة. فهما يدركان، وكذلك أجهزة الأمن أيضاً، أن انهيار السلطة معناه تقوية "حماس" في الضفة الغربية وزيادة التهديد للمراكز السكانية الإسرائيلية. ومن أجل الأهمية الاستراتيجية للضفة، فإن محاولة سيطرة "حماس" عليها كما جرى في غزة، ستدفع إلى إعادة احتلال المنطقة من جديد على يد الجيش وعودة إلى السيطرة المباشرة على ملايين الفلسطينيين. لذلك، أوصى مجلس الأمن القومي بعدم الدفع بخطة سموتريتش لتقوية الاستيطان في الضفة الغربية - لأنها ستضعف السلطة جوهرياً، وتزيد حدة الاحتكاك بين المجتمعين، وتُعاضم دعم "الإرهاب" في أوساط الفلسطينيين.

• وفي مقابل دعم السلطة الفلسطينية، حان الوقت للبحث في سياسة الفصل مع قطاع غزة، ووفقاً لها، تستطيع "حماس" تسخين جبهة والحفاظ على الهدوء في منطقة أخرى يخدمها الهدوء فيها: في الوقت الذي يتقدم التطوير المصري والدولي لقطاع غزة لتحسين الوضع الإنساني، تقوم "حماس" بالتجنيد والتسليح في الضفة، من دون إلحاق الضرر بالمصالح المركزية للتنظيم، أو بقيادته الموجودة في غزة. وفي الوقت نفسه، تقوي "حماس" علاقاتها بإيران، وتتمركز في مخيمات اللاجئين في الجنوب اللبناني، وأيضاً تعمل على تقوية العلاقات مع سورية الأسد، وبذلك تهدد إسرائيل أيضاً من الجبهة الشمالية. في هذا الوقت بصورة خاصة، يجب توحيد الجهود مع السلطة الفلسطينية التي تظهر استعدادها لتحسين قدراتها أكثر فأكثر، والعمل معها ضد التنظيمات "الإرهابية". وهذه العملية لا يجب أن تجعلنا نتجاهل ما يحدث في قطاع غزة، ويجب تدفيع "حماس" الثمن هناك، لكن من المهم التذكير بأن تدفيع "حماس" الثمن يمكن أن يؤدي إلى جولة قتالية أخرى - لذلك، يجب على إسرائيل أن تكون جاهزة لها مع

استراتيجيا مختلفة عن الجولات السابقة.

عاموس هرنيل - محلل عسكري

”هآرتس“، 2023/8/28

الشبابك حذر المستوى السياسي من احتدام الوضع وسط الطائفة الدرزية

- الأزمة بين الطائفة الدرزية وبين الدولة عميقة وحادة، وهي ليست محصورة في تجدد الخلاف بشأن مسألة وضع توربينات هوائية بالقرب من القرى الدرزية في هضبة الجولان. إن تفاقم الخلاف مع الدروز له علاقة بانتشار الجريمة في إسرائيل، وبالأداء الفاشل للحكومة الحالية. والصورة كلها تُقلق القيادة الأمنية التي تتخوف من زعزعة العلاقات مع الطائفة، ومن احتمالات انزلاق العنف الواسع، ومن الضرر المتوقع الذي يمكن أن يلحق بمساهمة الدروز في أمن الدولة.
- توقفت أعمال إقامة التوربينات الهوائية في شمال الجولان في حزيران/ يونيو الماضي جرّاء الاحتجاجات العنيفة التي قام بها السكان الدروز في القرى المجاورة، والتي جرح خلالها عدد من المتظاهرين في مواجهات مع الشرطة. حينها، أمرت الحكومة بوقف الأعمال، ومنذ ذلك الوقت، تجري اتصالات لإيجاد صيغة لاستئنافها. رئيس الحكومة يتدخل في هذه العملية من خلال مستشار الأمن القومي تسحي هنجبي وسكرتيره العسكري اللواء آفي جيل.
- في الأسبوع الماضي، تحدثت غيلي كوهين من محطة ”كان“ عن تجدد العمل في مطلع الأسبوع الحالي. ومرة أخرى، أثار الخبر عاصفة وسط الطائفة الدرزية، واستمرت الاتصالات بشأن الموضوع، لكن الحكومة مضطرة إلى فرض استئناف العمل بسبب التزامات قانونية حيال الشركة المنفذة.
- الإحباط الذي تشعر به الطائفة الدرزية أوسع بكثير من القضية الحالية، وهو يتراكم على مرّ السنوات. وأضيف إلى الخلاف في الجولان الغضب

العميق جرّاء مقتل 4 من أبناء الطائفة في قرية أبو سنان في الأسبوع الماضي، وازدياد أعمال القتل والجريمة في القرى الدرزية، والتي لها علاقة بانتشار سيطرة عائلات الجريمة على المجتمع العربي. وفي الحالة الدرزية، فإن المقصود بالأساس عائلة أبو - لطيف. زعيم العائلة اعتقل مرة أخرى بشبهة تورّطه في السيطرة على مناقصات للبناء تابعة للمؤسسة الأمنية. واعتقل أيضاً في هذه القضية رئيس مجلس قرية راما.

● وتشير التحقيقات الأولية إلى أن جريمة القتل في أبو سنان لها علاقة بالخلافات بين أبو - لطيف وعائلة أخرى لها علاقة بالجريمة. معظم الضحايا الذين سقطوا لا علاقة لهم بالمواجهة، على ما يبدو، وتواجدوا بالصدفة في المكان. لكن ما جرى في القرى الدرزية في العقد الأخير هو بمثابة إنذار لما هو قادم في شتى أجزاء الدولة. والمقصود ليس معارك إطلاق نار بين مجرمين فقط، بل أيضاً هناك شبهات للسيطرة بالقوة على السلطات المحلية ونهب الأموال التي تصلها من الدولة. يوجد صمت في البلدات العربية، خوفاً من أعمال عنف ضدهم إذا تجرأوا على الكلام، وتشك الشرطة والنيابة العامة في أن المنظمات الإجرامية تحاول القيام بخطوة أبعد من ذلك، ترمي إلى توسيع نفوذها بواسطة استخدام موظفين في الدولة كعملاء لها للدفع قدماً بشؤونهم في وزارات حساسة مختلفة.

● الحنق والخوف نتيجة تصاعد الجريمة أضيف إليهما الغضب من الدولة بشأن مسألتين: قانون القومية الذي أقرّته حكومات نتنيا هو السابقة في سنة 2018، على الرغم من المعارضة الدرزية الشاملة؛ وقضية الأراضي. يشعر الدرّوز بأن الدولة تقلّص، عن قصد، البناء في البلدات الدرزية من خلال فرض غرامات هائلة على مخالفات البناء، بينما تسمح باحتفالات في البناء في المستوطنات والبور الاستيطانية في الضفة الغربية، حتى عندما تكون غير قانونية. مجرد وجود هذه المقارنة لدى الدرّوز يدل على تبدّل: أعضاء كنيست من الطائفة توزعوا بين أحزاب اليمين والوسط واليسار، وبذل أغلبهم الجهد كي لا ينجروا إلى الخلاف بشأن الموضوع الفلسطيني.

● ونظراً إلى أن الطائفة الدرزية صغيرة نسبياً، ونموها الطبيعي ضئيل

للغاية، فإن حاجات البناء في القرى تتأرجح بين قرابة ألف وحدة سكنية جديدة في السنة. الصعوبات القانونية والبيروقراطية المتعلقة بتصاريح البناء وأوامر الهدم تثير شعوراً بالقمع، وهذا يزداد عندما يكون المقصود أوامر من المؤسسة الأمنية. مؤخراً، ثارت عاصفة بشأن أمر بوقف العمل ضد ضابط رفيع المستوى في الاحتياط، خدم سنوات طويلة في الاستخبارات العسكرية، بعد أن بدأ بإعداد أرضه للبناء.

● كبار المسؤولين في المؤسسة الأمنية يدركون جيداً العاصفة المتصاعدة وسط الدروز وإمكانية أن تصل إلى اشتباك واسع النطاق مع الدولة، وعبر اشتعال جولات مواجهة محدودة – مثل التوربينات الهوائية في الجولان، أو خلاف على هدم منزل في قرية في الجليل. رئيس الأركان هرتسي هليفي ورئيس الشاباك رونين بار تناولا التوترات في عدد من المناسبات، وشددا أمام المستوى السياسي على خطر نشوب احتكاكات. وثمة خوف في الجيش من أن يؤدي ذلك إلى إلحاق الضرر بالحافز على الخدمة في الجيش في الطائفة التي لها اليوم مساهمة بارزة في الوحدات القتالية، وفي الاستخبارات العسكرية، وفي منظومات مختلفة، وفي أذرع استخباراتية أخرى. قبل عدة أشهر، جرى ترتيب لقاء بين ضباط دروز وبين نتنياهو، عرضوا أمامه مطالبهم.

● حتى الآن، يبدو أن الحكومة تواجه صعوبة، كما في مجالات أخرى، في تقديم حلول للمشكلات الآخذة في التفاقم. تدهور العلاقات مع الدروز يمكن أن يحدث في موازاة الأزمة المتصاعدة في المجتمع العربي، في ضوء الارتفاع الهائل في الجرائم التي وقعت هناك هذه السنة.

.....

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.haaretz.co.il>

- النسخة الالكترونية بالإنجليزية <http://www.haaretz.com>

صحيفة "يديعوت أحرونوت"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.ynet.co.il>

- النسخة الالكترونية بالإنجليزية <http://www.ynetnews.com>

صحيفة "معاريف"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.nrg.co.il>

صحيفة "يسرائيل هيوم"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.israelhayom.co.il>

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

صدر حديثاً

غزاوى: سردية الشقاء والأمل

المؤلف: جمال زقوت

تدقيق وتحريير لغوي: لميس رضى

جمال زقوت، سياسي وناشط فلسطيني ولد في مخيم الشاطئ في غزة في كنف أسرة لجأت من بلدة إسدود جراء نكبة 1948. اعتُقل عدة مرات، وأبعدته سلطات الاحتلال، سنة 1988، إلى خارج فلسطين بتهمة المشاركة في تأسيس القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة الأولى. اعتُقلت زوجته، نائلة عايش، أكثر من مرة، وكذلك طفلها الذي أمضى مع أمه ستة أشهر في المعتقل. عاد إلى القطاع سنة 1994، وشغل عدداً من المواقع السياسية.

تراجع هذه المذكرات المسيرة الحافلة لحياة لاجئ ومناضل من جيل النكبة في مخيمات غزة والشتات. تجمع بين التجربة الشخصية الحميمة والمشهد العام، في إضاءة على تحولات المجتمع الغزاوى في مراحل مفصلية أبرزها: الحياة اليومية في مخيم الشاطئ في الخمسينيات بعد النزوح؛ الحكم العسكرى المصرى في غزة في الحقبة الناصرية؛ بداية الاحتلال الإسرائيلى ويوميات المقاومة التى تُكشف بعض تفاصيلها لأول مرة؛ الانتفاضة الكبرى سنة 1987. كما تضىء هذه المذكرات على حياة المؤلف الدرامية في المخيم، وفي أثناء الدراسة والنضال في القاهرة وبلغاريا، ثم عودته إلى فلسطين ودوره في مرحلة إنشاء السلطة الفلسطينية.

